TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/EM.3/2
1 July 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية
اجتماع الخبراء المعني بالاتصالات وتيسير الأعمال التجارية والكفاءة في التجارة
جنيف، ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

الاتصالات السلكية واللاسلكية وتيسير الأعمال التجارية والكفاءة في التجارة

بعض الآثار الرئيسية للبنية التحتية العالمية للمعلومات على التجارة والتنمية

ورقة قضايا أعدتها أمانة الأونكتاد

المحتويات

الفصل		الصفحة
مقدمة		٣
الفرع الأول -	**تيسير الأعمال التجارية والكفاءة في التجارة وثورة الاتصالات السلكية واللاسلكية**	٤
١-	توصيات ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية	٤
٢-	أثر الاتصالات السلكية واللاسلكية على غيرها من قطاعات كفاءة التجارة	٥
الفرع الثاني -	**الاتصالات السلكية واللاسلكية وعولمة التجارة الدولية: دور حيوي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	٧
١-	ما هي البنية التحتية العالمية للمعلومات؟	٧
٢-	طبيعة ومدى "ثورة الاتصالات السلكية واللاسلكية"	٧
٣-	دور حيوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم	١١
الفرع الثالث -	**الديناميات الجديدة للتجارة الدولية**	١٣
١-	الاتصالات السلكية واللاسلكية والنماذج التجارية الجديدة	١٣
٢-	الآثار بالنسبة لراسمي السياسة والمتفاوضين	١٦
٣-	حلقة التجارة الالكترونية المفقودة	١٧
الفرع الرابع -	**الفرص الجديدة للتجارة والتنمية**	١٨
١-	إمكانات شبكة الإنترنت	١٨
٢-	الشبكة العالمية لنقاط التجارة كمثال	٢٢
٣-	الاقتراحات المتوقعة من الخبراء المشاركين	٢٤

الأطر

الإطار ١	مثال عملي على الطريقة التي تؤثر بها الاتصالات السلكية والاسلكية في الأعمال والتجارة: الجمهورية التشيكية	٦
الإطار ٢	طريقة بديلة لتمويل الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية: مثال "غرامينفون" في بنغلاديش	١٢
الإطار ٣	ما هي التجارة في الاتصالات السلكية واللاسلكية؟	١٤
الإطار ٤	ما هو حجم التجارة الالكترونية ومدى السرعة التي ستنمو بها؟	١٩
الإطار ٥	بعض القضايا المتصلة بعمليات الدفع الالكتروني	٢١
الإطار ٦	أمثلة عملية على الطريقة التي يمكن للانترنت أن تحسن بها طرق العمل: وجود بعض البعثات الدائمة في جنيف على شبكة المعلومات العالمية (الويب)	٢٥

مقدمـــة

١- انعقدت الدورة الأولى للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وبعد تبادل متعمق للآراء والخبرات استناداً إلى ما أعدته الأمانة من وثائق وقدمته من عروض بشأن البند ٤ من جدول أعمال هذه الدورة (البنية التحتية للخدمات اللازمة للتنمية والكفاءة في التجارة) قدمت اللجنة مبادئ توجيهية وحددت أولويات لعمل الأمانة في المجالات ذات الصلة.

٢- وفي هذا الصدد، قررت اللجنة جملة أمور منها عقد اجتماع خبراء معني بالاتصالات وتيسير الأعمال التجارية والكفاءة في التجارة. وأوضحت أن من اللازم "أن يركز الاجتماع على تقييم الآثار العملية للبنية التحتية العالمية للمعلومات على التجارة والتنمية، بما في ذلك تطبيقاتها على الشبكة العالمية لنقاط التجارة".

٣- وينبغي النظر إلى هذا القرار في ضوء خلفية أوسع هي النتيجة الختامية للأونكتاد التاسع (ميدراند، نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٦) إذ أوضحت الفقرة ٩٤ من الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" أنه: "بقصد تقديم الدعم العملي لأصحاب المشاريع في البلدان النامية، ينبغي أن يتابع الأونكتاد نتائج ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة، المعقودة في كولومبوس بأوهايو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وعليه أن يقوم بشكل خاص، في حدود الموارد القائمة، بما يلي ... مراعاة العلاقة بين الكفاءة في التجارة والهياكل الأساسية في مجال المعلومات، والقيام، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الدولي للاتصالات، بتقييم ما للهياكل الأساسية العالمية الناشئة للمعلومات من مضاعفات عملية على التجارة، وتحديد سبل العمل ذات الصلة في هذا المجال"[(١)].

٤- وكان أحد الأهداف الرئيسية لمبادرة الأونكتاد المتعلقة بالكفاءة في التجارة، عند إعلانها في عام ١٩٩١، هو توفير سبل ووسائل عملية لتحقيق انخفاض كبير في تكاليف المعاملات المقترنة بالعمليات التجارية الدولية. وكان من المتوقع تحقيق ذلك على الأخص بزيادة تكثيف استخدام تكنولوجيات المعلومات. ومنذ ذلك الحين أثر عدد من العوامل على ميادين تيسير الأعمال التجارية والكفاءة في التجارة، منها ما يلي:

(أ) لم تهدأ سرعة ما يسمى ثورة الاتصالات السلكية واللاسلكية (التي تزداد بفعلها القدرة على نقل المعلومات عبر شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، بينما تنخفض تكلفة هذا النقل) على العكس من ذلك ساهمت أحداث مثل النمو السريع لشبكة الإنترنت في تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الصغيرة على الاستفادة من أحدث التطورات في الاتصالات التبادلية المتعددة الوسائط؛

(ب) ازداد وعي كافة الأطراف في التجارة الدولية (الخاصة منها والعامة) بالأهمية الحيوية بالنسبة للتجارة والاستثمار عالمياً التي يكتسيها توفر الاتصالات السلكية واللاسلكية الكافية. وأصبحت الاتصالات السلكية واللاسلكية، من نواح عديدة، "إحدى خدمات البنية الأساسية" للتدفقات الدولية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وكما أن الديناميات الجديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أصبحت تشكل أيضاً، من عدة نواح دليلاً آخر على هذه الظاهرة، (كما يتبين من ادراج بند بشأن "تيسير التجارة" في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، أو مسلسل "اتفاق تكنولوجيا المعلومات - اتفاق الخدمات الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية - المفاوضة المتعلقة بالخدمات المالية").

(ج) إن طبيعة وخصائص التقدم التكنولوجي المحقق في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية توفّر سبلاً جديدة لسد الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة في مجال المعلومات، وتعزيز مشاركة الجهات الفاعلة الأصغر (مثل البلدان النامية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم) في الأمثلة العملية للتجارة الدولية مثل الشبكة العالمية لنقاط التجارة (GTPNet) التي أعدتها الأونكتاد، مما يقدم شاهداً ملفتاً للنظر في هذا السياق.

٥- وتحاول هذه الوثيقة تحديد بعض المكونات الرئيسية للتطورات السالفة الذكر مع بيان بعض المجالات التي قد يكون بإمكان الخبراء المشاركين أن يقدموا فيها للأونكتاد اقتراحات وارشادات عملية لمواصلة وتحسين أعماله في مجال تيسير الأعمال التجارية والكفاءة في التجارة في إطار السعي إلى تعزيز قدرة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على الاستفادة من ظهور بنية تحتية عالمية للمعلومات. ويتطرق الفرع الأول إلى الخلفية المؤسسية والموضوعية العامة لنهج الأونكتاد إزاء الاتصالات السلكية واللاسلكية فيما يخص تيسير الأعمال التجارية وسمات التجارة. ويركز الفرع الثاني على أهم خصائص أوجه التقدم الأخيرة في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية بما في ذلك البنية التحتية العالمية للمعلومات (GII)، الآخذة الآن في الظهور، وما يحتمل أن يتركه انخفاض معدلات السعر الى الأداء من أثر على التجارة الدولية. ويحاول الفرع الثالث أن يفسر كيف أن العناصر الموصوفة في الفرعين الأول والثاني تولّد الآن مفاهيم تحليلية وعملية جديدة في ميدان السياسة التجارية والمفاوضات التجارية مع إيلاء أهمية خاصة للتجارة الالكترونية. وأخيراً، يتضمن الفرع الرابع أمثلة عملية لتوضيح الطريقة التي يمكن لصغار الجهات الفاعلة أن تستفيد بها من خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الجديدة مع إيلاء اهتمام خاص للشبكة العالمية لنقاط التجارة.

الفرع الأول - تيسير الأعمال التجارية والكفاءة في التجارة وثورة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

١- توصيات ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية

٦- نظرت ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة (التي عُقدت في كولومبوس، بأوهايو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤) في عدد من التوصيات العملية في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية (الوثيقة TD/SYMP.TE/2، الفقرات ٦١-٦٨). ونُوقشت هذه التوصيات التي كانت مقسمة إلى فئتين رئيسيتين (التدابير المتعلقة بالوصول إلى شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتدابير المتعلقة بالوصول إلى الخدمات) بصورة جزئية فقط خلال هذه الندوة وعمليتها التحضيرية[٢]. وواضح بالتالي أن توصيات الندوة في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية ما زالت تفسح مجالاً واسعاً للمزيد من الاستقصاء والدراسة من جانب الأونكتاد.

٧- ومنذ انعقاد الندوة أثّر عدد من التغيّرات الرئيسية على قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وعلى استخدام هذه الاتصالات في الأعمال التجارية والمعاملات التجارية. ومن بين هذه التغيّرات تكتسي التغيرات التالية أهمية خاصة:

(أ) التطور الفائق السرعة لشبكة الإنترنت (وخاصة شبكة المعلومات العالمية www)؛

(ب) ما يسمى التلاقي بين عدة طرق لنقل المعلومات (الإرسال الهاتفي والبث، والمواد التفاعلية المتعددة الوسائط) حيث يوفر "الترقيم" إمكانيات لم يسبق لها مثيل لتبادل أنواع مختلفة من المعلومات (الصوت والبيانات والصورة) باستخدام نفس الهياكل الأساسية ونفس المعدات؛

(ج) التحديات الجديدة التي تواجه الطرق التقليدية لمعالجة القضايا التنظيمية وقضايا التسعير، خاصة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية؛

(د) احتمال أن تؤثّر التكنولوجيات والهياكل الأساسية الجديدة مثل النظم العالمية للسواتل ذات المدار غير الثابت بالنسبة للأرض تأثيراً كبيراً في تكلفة خدمات الهاتف المتنقل (الهاتف اللاسلكي) في السنوات القليلة المقبلة.

٨- وقد كانت لهذه التطورات الجديدة جميعاً آثار عميقة في طريقة أداء الأعمال التجارية وعقد الصفقات التجارية وكذلك في الامكانيات المتاحة حاليا للمؤسسات التجارية (بما في ذلك الصغيرة والمتوسطة الحجم) للتنافس بكفاءة في الأسواق الدولية. لهذا ينبغي إعادة النظر في توصيات الندوة واثرائها في ضوء هذه التطورات الأخيرة.

٢- أثر الاتصالات السلكية واللاسلكية على غيرها من قطاعات كفاءة التجارة

٩- شكلت الاتصالات السلكية واللاسلكية، في إطار الندوة، واحدا من القطاعات الستة الداعمة للتجارة التي تُعنى بها كفاءة الأونكتاد في مجال أنشطة التجارة. غير أنه ينبغي ألا يغيب عن البال أن هناك تدرجا للمراتب يؤكد الدور المركزي للاتصالات السلكية واللاسلكية بالنسبة لكافة هذه القطاعات والخدمات الأخرى الداعمة للتجارة. ويمكن وصف هذا التدرج بأنه "نموذج ١-٢-٣" يبدو فيه قطاع واحد (الاتصالات السلكية واللاسلكية) بمثابة هيكل أساسي لقطاعين آخرين من قطاعات الكفاءة في التجارة هما المعلومات التجارية (التي لا يمكن جمعها أو نقلها أو تناولها بكفاءة في غياب الاتصالات السلكية واللاسلكية الملائمة) وتيسير التجارة (الذي يستفيد جدا من تطورات تكنولوجيات المعلومات كما يتبين من الأرباح التي تحققها المؤسسات والبلدان التي اعتمدت طرقاً للتجارة "بدون أوراق"). والفوائد المحققة في هذين القطاعين "الوسيطين" ستنفع بدورها القطاعات الثلاثة المتبقية، أي الجمارك والنقل والخدمات المالية (الخدمات المصرفية والتأمين). ويمكن أن يُرمز إلى "نموذج ١-٢-٣" بالرسم التالي:

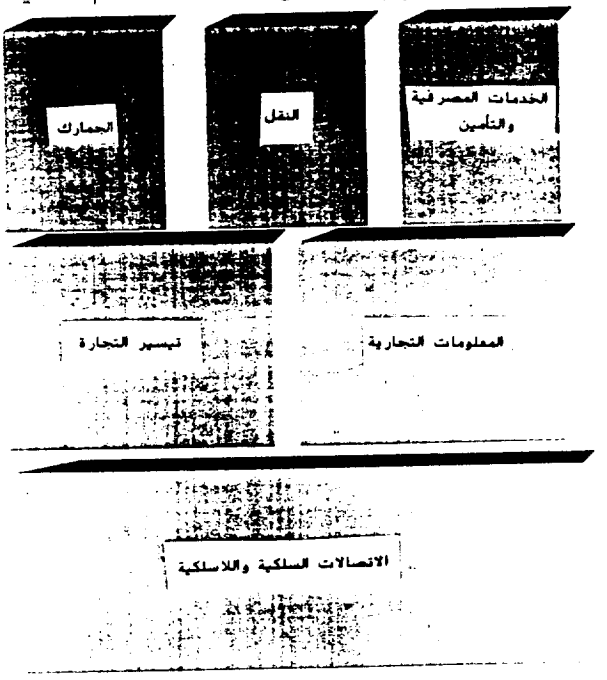

الشكل ١: نموذج واحد - اثنين - ثلاثة للكفاءة في التجارة

الإطار ١: مثال عملي على الطريقة التي تؤثر بها الاتصالات السلكية واللاسلكية في الأعمال والتجارة: الجمهورية التشيكية

خلال فترة الحكم الشيوعي الطويلة في الجمهورية التشيكية عانت الاتصالات السلكية واللاسلكية بصفة مستمرة من حالة الاستثمار الناقص التي أدت إلى ارتفاع تكاليف الاتصالات من حيث الوقت والمال. واضطرت الأعمال في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى وسائل الاتصال التقليدية مثل التلكس البريدي. وأحدث الانتقال إلى نظام الاقتصاد السوقي تغيراً جذرياً في تفهم أهمية قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية بالنسبة لتطوير الأنشطة التجارية. ونتيجة لذلك استُثمرت مبالغ كبيرة في الهياكل الأساسية مما حسن تحسيناً كبيراً نوعية الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي الوقت ذاته نمت بسرعة كبيرة مجموعة من خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الجديدة مثل شبكة الإنترنت. وفي عام ١٩٩٦ احتلت الجمهورية التشيكية المرتبة الرابعة في العالم من حيث معدل نمو الربط بشبكة إنترنت (١٤٥ في المائة مقابل معدل عالمي قدرة ٧٠ في المائة). ويمارس ازدياد التنافس ضغوطاً على شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية الكبرى فتنحو أسعار بعض الخدمات إلى الانخفاض.

ويسّرت التطورات التي شهدتها الهياكل الأساسية فضلا عن أنواع وأسعار خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الأخذ بممارسات تجارية أكثر تقدماً. ومن المحتمل أن تمر العملية بثلاث مراحل. وكخطوة أولى تزيد الخطوط الرقمية في سرعة الاتصالات الهاتفية والاتصالات بالفاكس وتلغي الاعتماد على البريد.

ثانياً بدأ الاتصال مباشرة عبر الحواسيب بواسطة المودم - الفاكس أو البريد الالكتروني يزاحم أجهزة الفاكس. وتفيد البحوث الأخيرة أن نصف مستخدمي شبكة الإنترنت الذين يتراوح عددهم بين ٠٠٠ ١٥٠ و٠٠٠ ٣٠٠ مستخدم في الجمهورية التشيكية (التي يبلغ عدد سكانها عشرة ملايين) يستخدمون شبكة الإنترنت لأغراض تجارية. وهذا النهج يحقق وفورات في المال والوقت ويحسن نوعية البيانات المنقولة وإمكانية زيادة معالجتها. وكما تقول السيدة ريها صاحبة شركة "اينكسين سبيت": "كثيراً ما نتاجر مع بلدان الاتحاد السوفياتي السابق. والاتصال بالهاتف والفاكس يكاد يكون معطلاً هناك. وتمثل شبكة الإنترنت الوصلة الوحيدة الموثوقة. وكثيراً ما نتصل بفرعنا في كييف. وبعد التحول إلى الإنترنت انخفضت الفاتورة الشهرية لاتصالاتنا السلكية واللاسلكية من ٠٠٠ ١٥٠ إلى ما بين ٠٠٠ ٢٠ و٠٠٠ ٣٠ كرون [٣٠ كرونا تشيكية تعادل دولار واحد تقريبا]. ولا يمكن التمييز بين الوثيقة التي نتلقاها عن طريق شبكة الإنترنت والوثيقة الأصلية وبوسعنا أيضاً أن نبدأ العمل استناداً الى البيانات التي نتلقاها".

ويزداد أيضاً باستمرار عدد أصحاب المشاريع الذين يكتشفون مزايا الدعاية الالكترونية. ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تقرر ضم جهودها معاً لترويج منتجاتها على شبكة الإنترنت. وعلى سبيل المثال، أدرج الاتحاد التشيكي والموراڤي لتعاونيات المنتجين، الذي يبلغ عدد أعضائه أكثر من ٤٠٠ عضو، صفحة معلومات في شبكة المعلومات العالمية تتضمن وصفاً لاعضائه ومنتجاتهم. وتتخذ المعلومات المدرجة فيها أحياناً شكل كتالوج الكتروني مصور.

وستتمثل الخطوة الثالثة في الانتقال الى التبادل الالكتروني للبيانات كلما أمكن ذلك اقتصادياً. وقد اعتمدت شركة "إسكودا" وهي إحدى الشركات التشيكية الكبرى لصناعة السيارات وهي متفرعة الآن عن شركة "فولكس فاجن" نظامها لتبادل البيانات المسمى "أوديت"، الذي يستند الى قواعد التبادل الالكتروني للبيانات لأغراض الإدارة والتجارة والنقل (EDIFACT)، للاتصال بمورديها. وبدأ التبادل الالكتروني للبيانات يقتحم أيضاً القطاع المصرفي. وعلى سبيل المثال، يستخدم البنك المركزي للبلد - البنك الوطني التشيكي - التبادل الالكتروني للبيانات لتبادل المعلومات مع المصارف الأخرى. وأدخل البنك التجاري التشيكي الذي يمثل واحداً من المصارف الكبرى الأربعة في البلد التبادل الالكتروني للبيانات في نظامه للاتصال بالعملاء.

الفرع الثاني- الاتصالات السلكية واللاسلكية وعولمة التجارة الدولية: دور حيوي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

١٠- كثيراً ما وُصف ظهور ما يسمى البنية التحتية العالمية للمعلومات (GII) بأنه العنصر الضروري الذي ستظل بدونه فوائد الثورة الصناعية الثالثة (ثورة المعلومات والتكنولوجيات الإعلامية) خارج متناول جزء كبير من سكان العالم. وبازدياد تجارة الخدمات (خاصة الخدمات التي تتميز بكثافة استعمالها للمعلومات) وازدياد اعتماد تجارة السلع والخدمات معاً على تدفقات المعلومات الدولية، تقوم الاتصالات السلكية واللاسلكية بدور متزايد الأهمية في عملية عولمة التجارة الدولية. فكيف يمكن للبلدان النامية أن تستفيد من هذه العملية؟ قبل محاولة الإجابة على هذا السؤال من الأهمية بمكان الإجابة على سؤالين تمهيديين (كثيراً ما يتم تجاهلهما) هما: (أ) ما هي البنية التحتية العالمية للمعلومات؟ و(ب) ما هي بالضبط طبيعة وأهمية "ثورة الاتصالات السلكية واللاسلكية" خاصة في البلدان النامية؟

١- ما هي البنية التحتية العالمية للمعلومات؟

١١- ما فتئ المختصر "GII" (البنية التحتية العالمية للمعلومات) يُستخدم استخداما واسعاً منذ عام ١٩٩٤، أي العام الذي عقد فيه مؤتمر بوينس آيرس لتنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية. وهذا الاسم الذي صيغ استناداً الى صيغة "البنية التحتية الوطنية للمعلومات" لم يُعرَّف أبداً بدقة. وتعتبر هذه البنية التحتية عادة هيكلاً أساسياً عالمياً مكونا من خليط من الحواسيب العالية السرعة ومعدلات الاتصالات السلكية واللاسلكية على نحو يتيح نقل المعلومات على وجه السرعة بين المؤسسات والأفراد.

١٢- وتوصف البنية التحتية العالمية للمعلومات أحيانا بطرق مختلفة تتوقف على نظرة الصناعة المعينة إليها (الشركات التي تصنع الحواسيب، ومتعهدي الاتصالات السلكية واللاسلكية وموردي المحتويات) أو المستخدم المحتمل (الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمدارس، والمستشفيات، والحكومات). فالبعض يعتبرها وسيلة لنقل البيانات بينما يرى فيها آخرون وسيلة لتبادل الرسائل المتعددة الوسائط. في حين أن هناك آخرين يعتبرونها "المشاعات العالمية" التي ستدعم خدمات الإرسال الهاتفي العالمية في جميع أنحاء العالم. غير أن معظم المحللين يتفقون اليوم على أن البنية التحتية العالمية للمعلومات ستكون لها ثلاث خصائص رئيسية: '١' ستكون رقمية (مما سيمكن من نقل كافة الرسائل بلا تمييز - الصوت والبيانات والصور بنفس الطريقة)؛ '٢' ستتغلب الى حد بعيد من حيث الطاقة على عقبة الشحة التي كانت تشكل حتى الآن عقبة رئيسية في تصميم وتوسيع الشبكات؛ '٣' ستوفّر امكانيات كبيرة لتكييف خدماتها مع الاحتياجات الخاصة لفرادى المستخدمين.

٢- طبيعة ومدى "ثورة الاتصالات السلكية واللاسلكية"

١٣- تكتسي الخاصية الثانية السالفة الذكر أهمية خاصة بالنسبة للتجارة والتنمية، لأن الطاقة المتاحة ستزداد بصورة هائلة. ويمكن اعتبار ذلك امتداداً عالميا للظاهرة التي شوهدت خلال العقد الماضي في أكثر الطرق السريعة للمعلومات انتشارا مثل الكابلات العابرة للمحيط الأطلسي (انظر الشكل ٢) - حيث ستنخفض تكلفة الوحدة في نقل المعلومات بين مكانين في العالم حتى تصبح تكلفة لا تكاد تذكر.

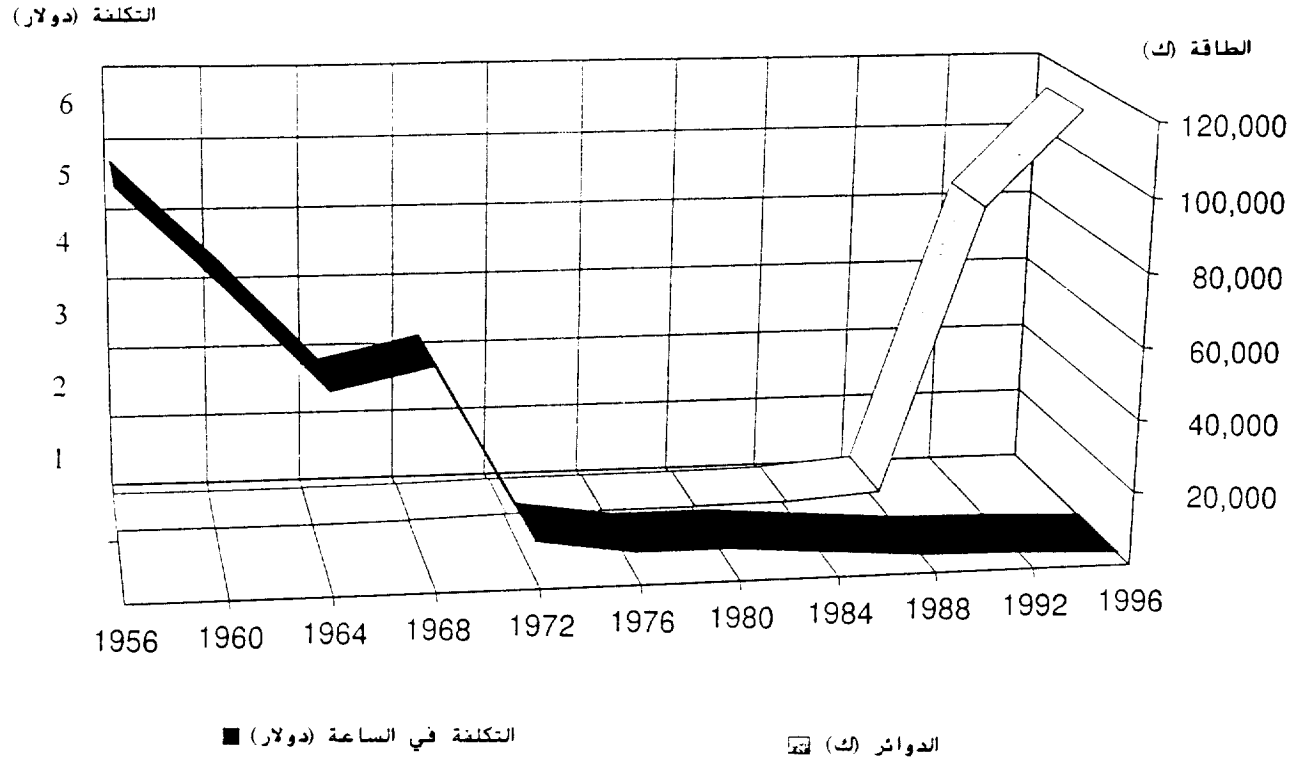

الرسم البياني ٢: الكابلات العابرة للمحيط الأطلسي: التكلفة والطاقة (١٩٥٦-١٩٩٠)

(المصدر: الأونكتاد، على أساس بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات)

١٤- غير أن البعض اعتبر هذه الظاهرة مقصورة الى حد بعيد على: '١' الاقتصادات الوطنية لعدد قليل من البلدان المتقدمة (مثل البلدان التي اعتُبرت فيها الهياكل الوطنية للمعلومات ذات أولوية)؛ '٢' خطوط الاتصالات الرئيسية بين هذه الاقتصادات. والسؤال الرئيسي المطروح في الوقت الراهن على الاقتصادات النامية هو "الى أي مدى ستكون البنية التحتية العالمية للمعلومات عالمية؟" أو بعبارة أخرى هل يمكن للبلدان النامية أن تستفيد من "عهد المعلومات الجديد"؟

١٥- إن الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة في مجال المعلومات ما زالت شاسعة كما يتبين من عدد أجهزة الهاتف بالقياس الى عدد السكان (انظر الشكل ٣): وما زال عدد أجهزة الهاتف في القارة الافريقية بكاملها أقل من عددها في مدينة طوكيو وحدها، وهناك زهاء ملياري نسمة لم يروا في حياتهم قط جهاز هاتف. وواضح أن التكنولوجيا توفر الآن سبلا لم يسبق لها مثيل لسد هذه الفجوة: فقد أصبح تعلُّم واستخدام وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والحوسبة أسهل وأقل كلفة من أي وقت مضى. غير أن البلدان النامية - وخاصة أقل البلدان نمواً - لن تستطيع، كما يتبين من كافة المؤشرات الرئيسية، أن تستفيد من موجة الفرص الجديدة هذه ما لم تتمكن من تعبئة الموارد المالية اللازمة للتأكد من أن البنية التحتية للمعلومات "ستمد فروعها" بالمرور بأسواقها بدلاً من تجاوزها.

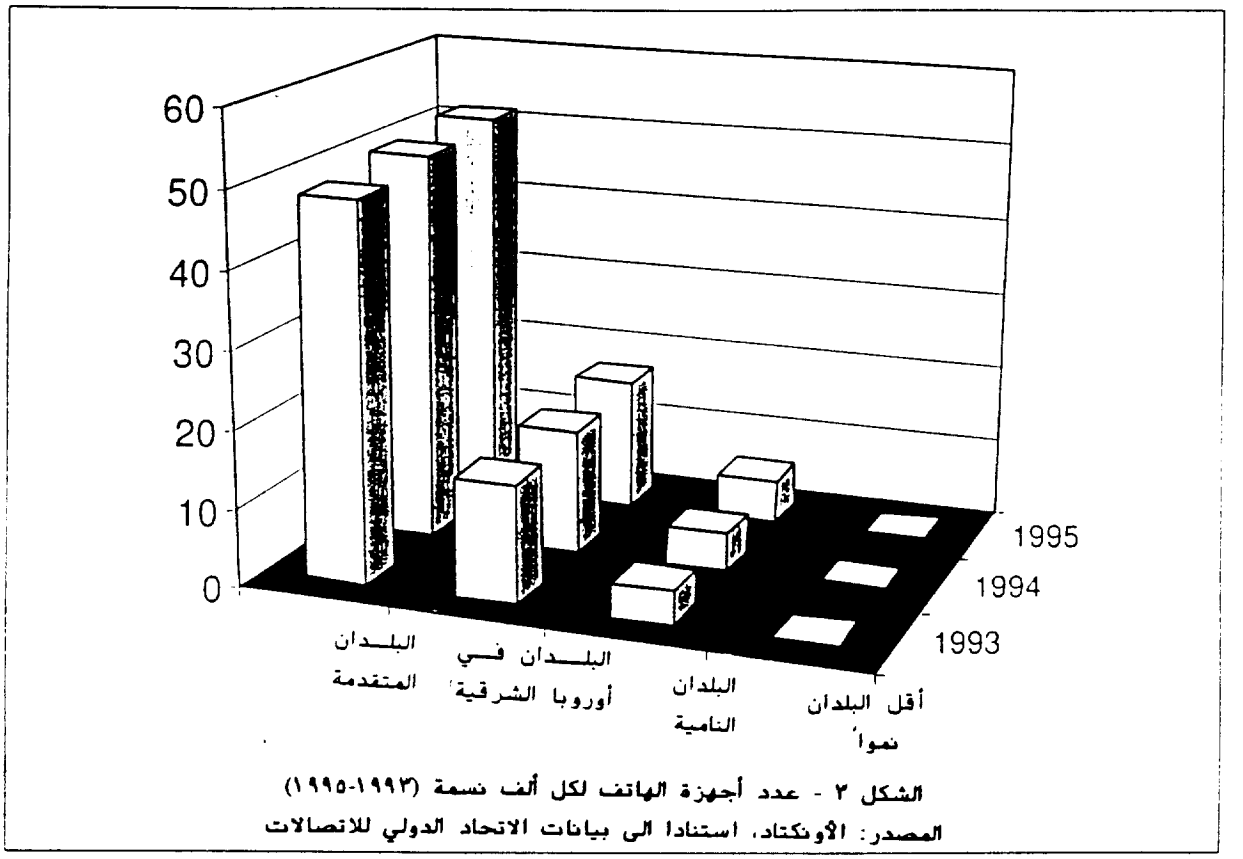

الشكل ٣ - عدد أجهزة الهاتف لكل ألف نسمة (١٩٩٣-١٩٩٥)

المصدر: الأونكتاد، استنادا الى بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات

١٦- ومن جهة أخرى، ينبغي تكملة هذه الصورة الجامدة بعناصر أكثر دينامية. وخلال العقد الماضي حسّن عدد كبير من البلدان النامية هياكله الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية واعتبر عدد آخر تحسينها أولوية في المستقبل القريب. وتبين تقديرات البنك الدولي أن أغلبية البلدان النامية شرعت بالفعل في بذل جهود كبيرة للانضمام الى هذه البنية الناشئة أي البنية التحتية العالمية للمعلومات. ويتضح ذلك من كل من النمو المتوقّع لخطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية والمتوسط السنوي للاستثمار في الاتصالات السلكية واللاسلكية المنظور فيه للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٥ (الشكلان ٤ (أ) و٤ (ب))[٣].

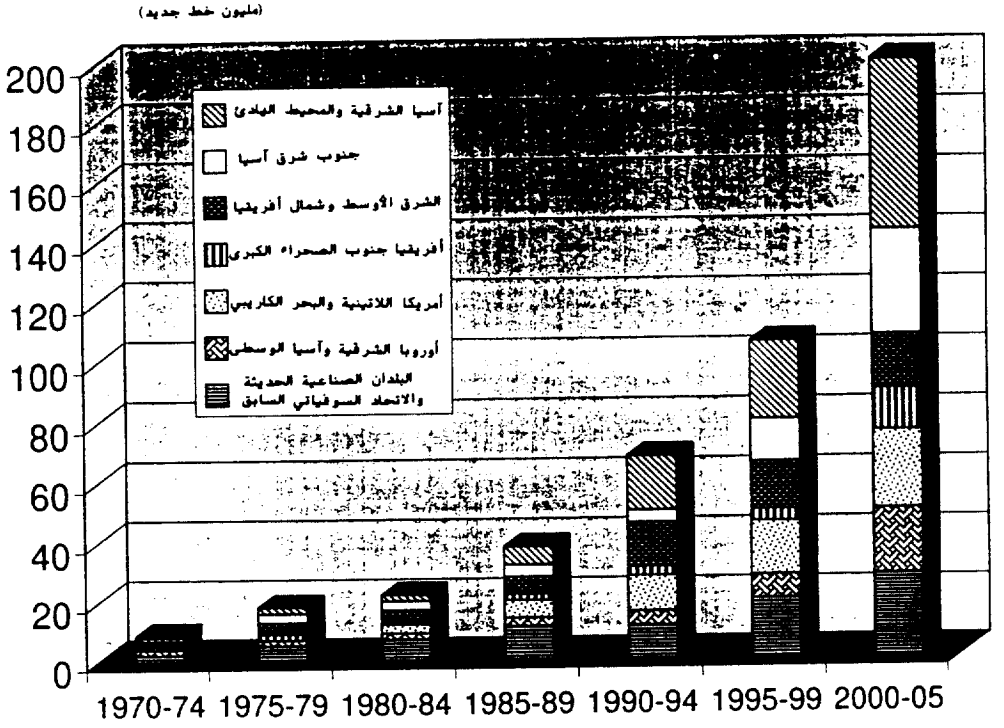

الشكل ٤(أ) - ملايين الخطوط الجديدة المركبة أو المتوقعة (١٩٧٠-٢٠٠٥)

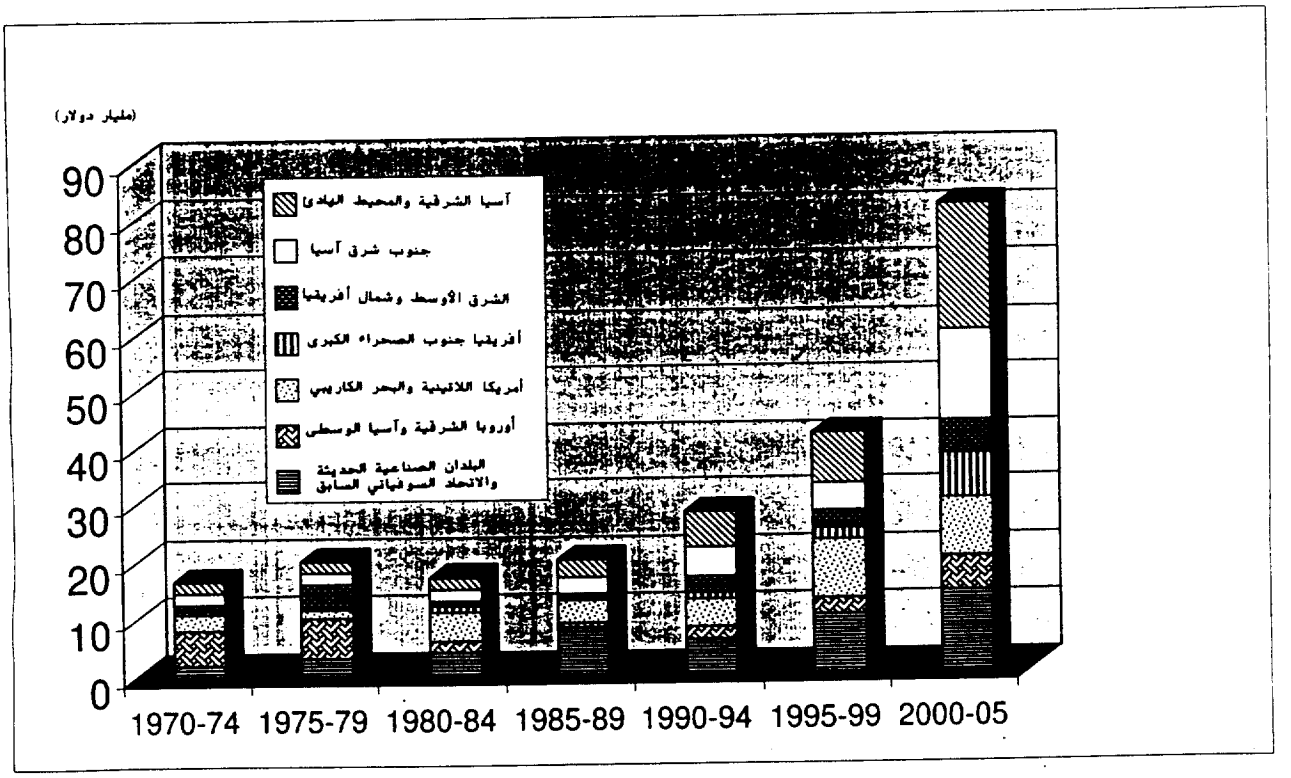

الشكل ٤(ب) - الاستثمار في الاتصالات السلكية واللاسلكية، الفعلي أو المتوقع (١٩٧٠-٢٠٠٥)

٣- دور حيوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

١٧- إن الوعي وتحديد الأولويات لا يكفيان مع ذلك لتحويل الاستراتيجيات الى فرص إنمائية. وبالنسبة لمعظم البلدان النامية تفوق قيمة الاستثمار اللازم للربط بالبنية التحتية العالمية للمعلومات عادة القدرات الإدخارية المحلية بكثير. وعلى سبيل المثال، قدّر المبلغ اللازم لرفع المستوى المتوسط للارسال الهاتفي في أفريقيا الى مستواه في جنوب أوروبا بحوالي ٥٠ مليار دولار. وجزء صغير نسبياً فقط من هذه الأموال يُتوقع أن توفره المدخرات الوطنية أو جهات مانحة خارجية (ثنائية أو متعددة الأطراف). ويعني ذلك أن على البلدان النامية، لكي لا تفوّت فرصة الانضمام الى البنية التحتية العالمية للمعلومات، أن تجذب مستثمرين خاصين الى قطاع اتصالاتها السلكية واللاسلكية. وذلك قد يصبح فرضية واقعية إذا ما تم التعرف على كتلة حرجة من المستخدمين المحليين وتعبئتهم لتتحول الفرص في مجال المعلومات الى مزايا اقتصادية حقيقية. ونظراً للهياكل الحالية لمعظم الاقتصادات النامية يجب البحث عن هذه الكتلة الحرجة في القطاع الموجه الى التصدير من مجتمع الأعمال المحلي، أي أساساً المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة المتجهة الى التصدير.

الإطار ٢: طريقة بديلة لتمويل الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية: مثال "غرامينفون" في بنغلاديش

"غرامينفون" نظام عالمي للاتصالات المتنقلة (GSM) عالي السعر يوفر الخدمات للأفراد والمشاريع التجارية في المراكز الحضرية ببنغلاديش، ويبلغ عدد المشتركين في ٠٠٠ ٤ مشترك. ويملكه اتحاد يضم ثلاث شركات أجنبية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالاشتراك مع شركة "غرامين" للاتصالات لبنغلاديش التي هي فرع من مصرف غرامين المشهور الذي تمثل قاعدة مقترضيه المكونة من مليوني أسرة معيشية زبائن محتملين لغرامينفون بفضل توسيع خطة المصرف للائتمانات الصغيرة لتشمل توفير نظام الاتصالات المتنقلة كجزء فريد من نوعه من خدماته في القرى. وستؤجر أجهزة الهاتف وأوقات الارسال بسعر مخفض لفرادى المقترضين من بنك غرامين الذين سيوفرون بدورهم خدمة هاتفية للقرويين ممن ليس باستطاعتهم دفع ثمن اشتراكات متواصلة لاستخدام خط هاتفي خاص. ويمكن بعد ذلك استخدام ربع الخدمة الهاتفية لتسديد القروض للمصرف.

ومما جذب الشركاء في الاتحاد كون شركة غرامين للاتصالات تملك رخصة للنفاذ الى ٣٠٠ كيلومتر من القنوات الليفية الممتدة على طول خطوط السكك الحديدية الواقعة بين المدينتين الرئيسيتين داكا وشيتاغونغ، والتي يمكن لها أن تربط بها محطات اللاسلكي الأساسية التابعة لها. وفضلا عن ذلك يمكن استخدام المكاتب الفرعية للمصرف البالغ عددها ١ ٠٧٦ مكتباً كمقر للمحطات الأساسية ويوفر موظفوها البالغ عددهم ٠٠٠ ١٣ موظف قوة عمل جاهزة لتقديم خدمات الهاتف المتنقل. ومن مواطن قوة البنك الأخرى الشهرة التجارية التي يتمتع بها، والتي مكنته من التغلب على الصعوبات التجارية والتنظيمية والانخفاض الكبير جداً لمعدل التوقف عن الدفع بين المقترضين منه وآليات إعداد الفواتير وتحصيل الديون المتوفرة لديه. وسيُنفق محمد يونس، مؤسس مصرف غرامين، ٧٠ مليون دولار في عام ١٩٩٧ ويستثمر ما مجموعه ٥٠٠ مليون دولار خلال السنوات الخمس أو الست المقبلة، وهو يعد بأن يكون تنفيذه للمشروع "أسرع تنفيذ لمشروع خَلوي في العالم، وبأن يوفر المشروع أرخص خدمة متنقلة في العالم". وتخطط شركة غرامينفون لتغطية ٩٨ في المائة من البلد بحلول العام الخامس لتشغيلها. ومشروع النظام العالمي للاتصالات المتنقلة هذا فريد من أكثر من ناحية: تملك شركة تيلانور النرويجية ٥١ في المائة من أسهمه، أي الأغلبية. ويتمتع بنك غرامين بوصفه وكالة غير حكومية بإعفاء من الضرائب، وقد سُمح له بولوج واحد من أكثر القطاعات الجديدة دراً للأرباح في البلد.

وبالإضافة الى شركة غرامينفون هناك وكيلان آخران جديدان للنظام العالمي للاتصالات المتنقلة في بنغلاديش يحاولان مواجهة هذا الوضع، لكن بنغلاديش ترحب بالأموال الأجنبية لتعزيز العمود الفقري حتى يتمكن متعهدون جدد من الاستفادة من الفرص الموثوقة للوصول الى الشبكة.

المصدر: Commmunications International, June 1997.

١٨- وعلى هذا ينبغي اعتبار القدرة التنافسية التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية هدفاً ذا أولوية من أجل ادخال تكنولوجيات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات الى البلدان النامية، وخاصة البلدان التي لا يتوفر لها الحجم السوقي الأدنى اللازم لاجتذاب مستثمرين أجانب لتمويل هياكلها الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية(٤).

الفرع الثالث - الديناميات الجديدة للتجارة الدولية

١٩- أولي خلال السنوات العشر الماضية تقريبا اهتمام متزايد لتجارة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية خاصة في إطار الغات/منظمة التجارة العالمية. وتكتسي المسألة أهمية مباشرة بالنسبة للبلدان النامية لأن الاتصالات السلكية واللاسلكية تشكل في عدد متزايد من القطاعات (بما في ذلك التعليم والصحة مثلاً) جزءاً رئيسياً من الهياكل الأساسية ما زالت معظم معداته وخدماته غير متوفرة لدى منتجين محليين ومن ثم لا بد من استيرادها. ومن جهة أخرى، يثير النمو السريع للتجارة الدولية في معدات وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية (انظر الإطار ٣) قضايا خاصة بالنسبة للبلدان النامية مثال ذلك ما يتصل بمعدلات المحاسبة التي تستخدم لتحديد مدفوعات التسويات الدولية فيما بين البلدان(٥).

٢٠- بيد أن دور الاتصالات السلكية واللاسلكية في التجارة حظي باهتمام أقل بكثير. وهذا مثير جداً للدهشة لا سيما وأن التطورات الأخيرة في تكنولوجيات المعلومات وشبكات المعلومات العالمية غيّرت، من نواح كثيرة، ديناميات التجارة الدولية تغييراً جذرياً (وأساسها المنطقي أحيانا). وينبغي النظر في الديناميات الجديدة لدى محاولة تحديد المجالات التي يمكن للبلدان النامية ومؤسساتها الصغيرة والمتوسطة أن تستفيد بها من البنية الناشئة أي البنية التحتية العالمية للمعلومات.

١- الاتصالات السلكية واللاسلكية والنماذج التجارية الجديدة

٢١- اكتشف الكثير من المحللين وصانعي السياسات التجارية في الثمانينات أن النهج التقليدي إزاء "التنمية الاقتصادية" (الذي يُطوّر فيه البلد تدريجيا هياكله الانتاجية منتقلا من الزراعة والمواد الخام الى الصناعة وفي النهاية الخدمات) نهج لا ينطبق على التجارة: ففي عدد متزايد من الحالات أصبحت الخدمات شرطا أساسيا لسير التجارة الدولية. وبذلك كان من اللازم تغيير "النموذج القديم" (الشكلان ٥(أ) و٥(ب)).

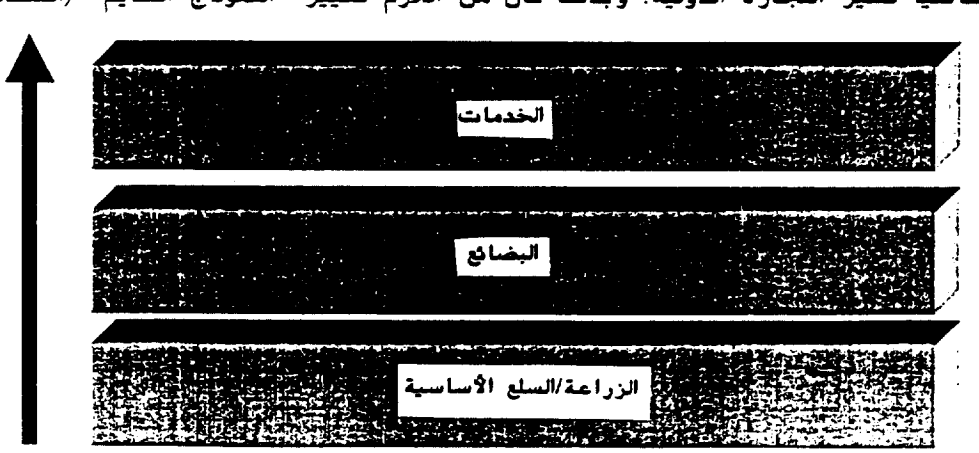

الشكل ٥(أ): نموذج "الانتاج" القديم

الإطار ٣: ما هي التجارة في الاتصالات السلكية واللاسلكية؟

ما هي التجارة في الاتصالات السلكية واللاسلكية وما هي أهميتها وما هي فوائدها؟ تقدم الطبعة الثالثة لتقرير الاتحاد الدولي للاتصالات عن تنمية الاتصالات العالمية أجوبة على هذه الأسئلة الثلاثة. وهذا التقرير حسن التوقيت لأن صدوره يتزامن مع اختتام المفاوضات التي أجراها في منظمة التجارة العالمية الفريق المعني بالاتصالات الأساسية. والاتفاق الذي تم التوصل اليه يدمج الاتصالات الأساسية في إطار الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات. ويكتسي ذلك أهمية لأنه يوسع نطاق هذا الاتفاق ليشمل قطاع خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية بكامله تقريباً وتبلغ قيمته ٦٠٠ مليار دولار. وقد كانت تجارة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية تتم تقليديا في إطار نظام للاتفاقات الثنائية بين الدول. ويفتح اتفاق الاتصالات في إطار منظمة التجارة العالمية المجال لقيام إطار متعدد الأطراف لزيادة تحرير التجارة وانفتاح السوق والتنافس. ويتتبع تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات تطور القطاع من نظام قديم للاتصالات الدولية الى نظام جديد يقوم على التنافس العالمي. وبجمع بيانات لم تُنشر أبدا من قبل يحدد التقرير قيمة التجارة العابرة للحدود في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية فيقدّر أنها تجاوزت ١٠٠ مليار دولار في عام ١٩٩٦ (انظر الشكل الوارد داخل هذا الإطار).

الاتجاهات في التجارة العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية، ١٩٩٠-١٩٩٥،
والمبيعات العالمية لمعدات وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، ١٩٩٠-٢٠٠٠

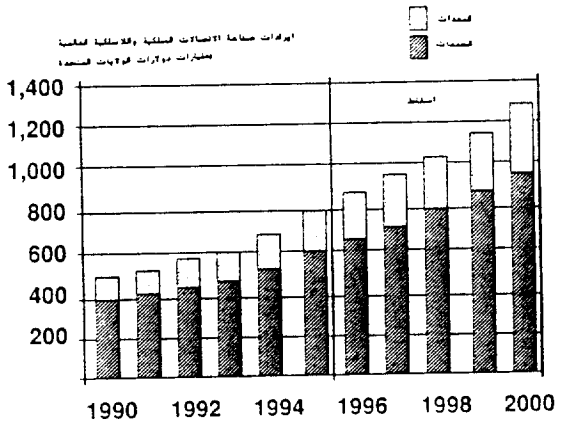

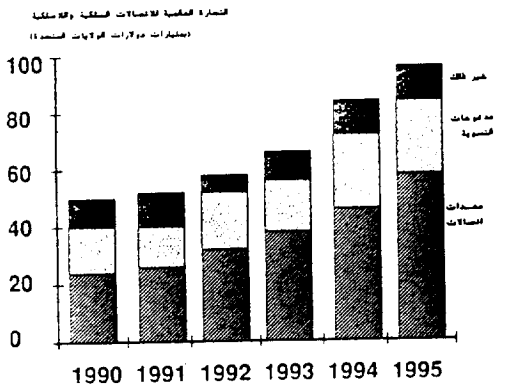

ملاحظة: يبين الرسم الوارد على اليسار قيمة منتجات الاتصالات السلكية واللاسلكية المتجر بها دولياً. وتشمل صادرات "معدات الاتصالات" فئات المنتجات SITC 764.1, 764.3, 764.81 و764.91. تعني "مدفوعات التسوية" تقديرات المبالغ المدفوعة في إطار نظام معدلات المحاسبة لإتمام المكالمات الهاتفية الدولية. تعني عبارة "غير ذلك" تقديرا لقيمة الأنواع الأخرى من أنشطة التجارة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تتم مثلاً من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات الخصخصة، ومشاريع الأجهزة المتنقلة، وترتيبات البناء/النقل، ومنح التراخيص، والقروض والمعونة، والخدمات الاستشارية في مجال الاتصالات، وطواف الأجهزة المتنقلة. ويبين الرسم الوارد على اليمين القيمة الإجمالية لسوق الاتصالات السلكية واللاسلكية.

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية للاتحاد الدولي للاتصالات.

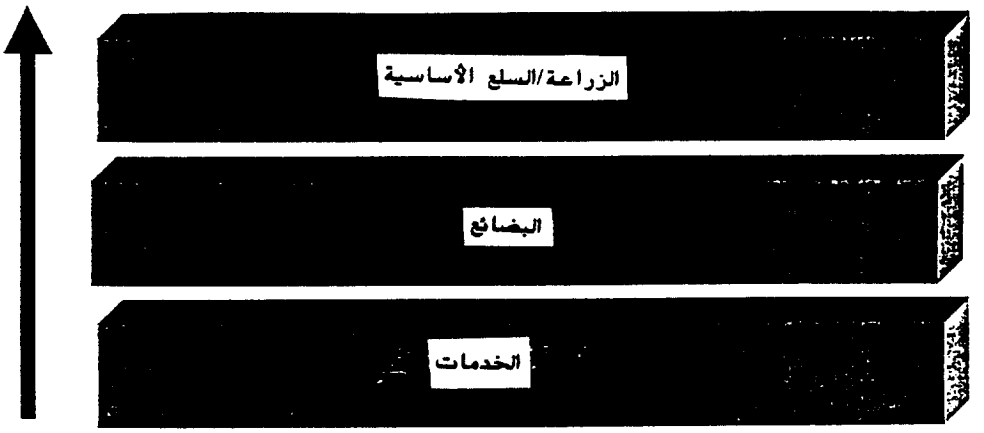

الشكل ٥(ب): نموذج "التجارة" الجديد

٢٢- غير أن هناك بين الخدمات بعض الخدمات (كثيراً ما تسمى "الخدمات الداعمة للتجارة") التي تلعب دوراً هاماً جداً كعوامل "تمكينية" لتسويق خدمات أخرى. لهذا ينبغي صقل النموذج الجديد الوارد أعلاه على النحو المبيّن في الشكل ٥(ج).

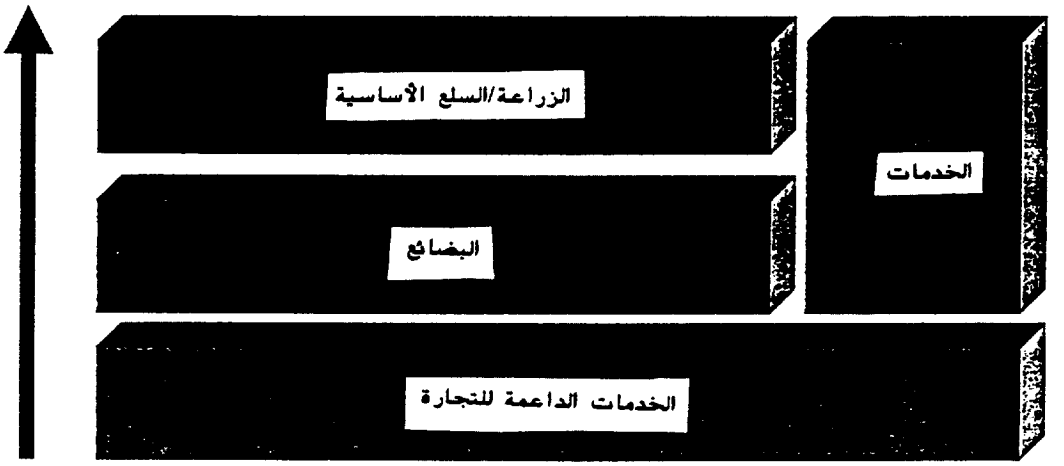

الشكل ٥ (ج): نموذج التجارة الجديد (٢)

٢٣- وفضلاً عن هذا يوجد في هذه الخدمات الداعمة للتجارة تدرج للمراتب بين الخدمات القطاعية مثل النقل، والخدمات المصرفية، أو التأمين، أو برامج الحاسوب اللازمة لجمع المعلومات التجارية ونقلها، من جهة و"خدمات الهياكل الأساسية" التي تمثلها الاتصالات السلكية واللاسلكية من الجهة الأخرى. ويصلح هذا أساساً لإيراد وصف أكثر وأكثر تفصيلاً (الشكل ٥(د)) لنموذج التجاة الموصوف من قبل.

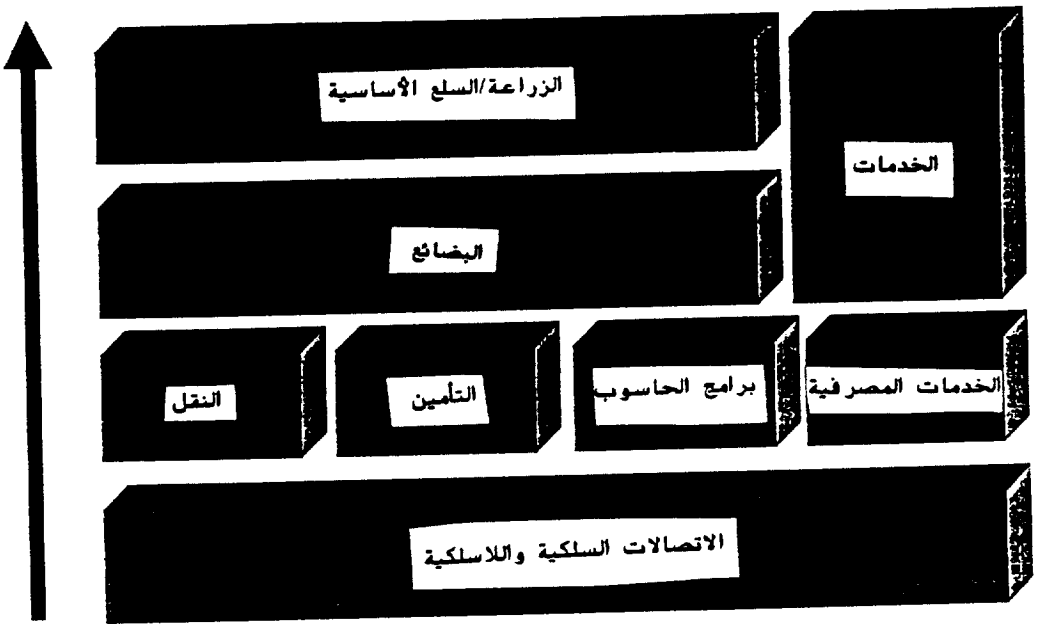

الشكل ٥(د): نموذج التجارة الجديد (٣)

٢- الآثار بالنسبة لراسمي السياسة والمتفاوضين

٢٤- إن لاعتبار الاتصالات السلكية واللاسلكية خدمة تدخل ضمن الهياكل الأساسية وتتيح ظهور خدمات داعمة للتجارة تفتح بدورها الأبواب لتجارة السلع والخدمات، آثاراً هامة في مجال السياسة العامة. فذلك يؤكد على وجه الخصوص أهمية مفهوم الكفاءة في التجارة (المعرَّف بأنه استراتيجية لتوليد علاقات تآزرية بين الخدمات الداعمة للتجارة) كعنصر حيوي في أي سياسة تجارية ترمي الى تعزيز القدرة الوطنية على التنافس في الأسواق الدولية. كما أن لذلك أيضاً آثاراً هامة فيما يخص ديناميات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، إذ أنه يوحي بأن البلدان المستعدة للمشاركة في هذا النوع من "التجارة العالمية" الذي تتيحه تكنولوجيات المعلومات اليوم ستولي أولوية عالية لتحرير التجارة في خدمات الاتصالات وفي تجارة السلع والخدمات التي تمكّن من انتاج هذه الخدمات.

٢٥- وهذا هو بالذات التسلسل الذي لوحظ بعد اختتام جولة أوروغواي في إطار منظمة التجارة العالمية: فقد وُقع على اتفاق تكنولوجيا المعلومات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ووقع على اتفاق الاتصالات السلكية واللاسلكية في شباط/فبراير ١٩٩٧[٦] مما فتح الطريق لمزيد من "المفاوضات القطاعية"، مثلاً في مجال الخدمات المالية.

٣- حلقة التجارة الالكترونية المفقودة

٢٦- إن العلاقة بين الاتصالات السلكية واللاسلكية وتيسير الأعمال التجارية والكفاءة في التجارة تثير عددا من القضايا الهامة اذا نُظر إليها من زاوية هذا "التسلسل الدينامي" للمفاوضات:

(أ) تتصل إحدى هذه القضايا بمفهوم "تيسير التجارة" الذي يشكل إحدى القضايا الجديدة التي أدرجت في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية في اجتماع سنغافورة الوزاري الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦: إذا كانت بعض الخدمات تؤدي بالفعل دور "الممكّن التجاري" أو "المسهّل التجاري" فسيتعين النظر إليها في هذا الإطار أيضاً.

(ب) تتمثل القضية الهامة الأخرى التي تستحق البحث في هذا المجال في "طرائق التسليم" المذكورة في الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات، الذي يشكل جزءا من حزمة اتفاقات جولة أوروغواي. فالمادة ١(٢) من الاتفاق تنص على إمكان الإتجار بالخدمات بأربع (طرق) مختلفة هي التوريد عبر الحدود، والتواجد التجاري (أي من خلال الاستثمار)؛ وتنقل الزبائن (خارج بلدانهم) وتنقل الموظفين (الى البلد المستورد).

٢٧- وواضح أن من الممكن الآن الإتجار بعدد متزايد من الخدمات بواسطة الطريقة الأولى في حين أن ذلك كان يتطلب قبل بضع سنوات إما تواجداً تجارياً أو تنقلاً للأشخاص. ويُعزى ذلك الى حد بعيد الى توافر شبكات البيانات عبر الحدود التي تمكّن البلدان، في قول نيكولاس نيغروبونت، من الإتجار "بالبتّات" (bits) بدلاً من "الذرّات"[٧].

٢٨- ويُستنتج بالتالي من النقطة السالفة الذكر أن على بعض الأطراف الآن الاهتمام بالعمل بأسرع ما يمكن على إنشاء إطار متعدد الأطراف يسمح بتبادل الخدمات التي يتجر بها بالطريقة الأولى بأيسر نحو ممكن في جميع أنحاء العالم. ويشكل تحرير التجارة الالكترونية، من هذه الزاوية، "حلقة مفقودة" بين اتفاق تكنولوجيا المعلومات - الاتصالات السلكية واللاسلكية، من جهة، والجهود التالية المبذولة من أجل تحرير التجارة في خدمات أخرى مثل الخدمات المالية أو الخدمات المهنية من الجهة الأخرى. وفي حالة بدء مناقشات بشأن موضوع التجارة الالكترونية في إطار منظمة التجارة العالمية (إما تحت بنود "جولة أوروغواي" أو تحت واحد من "العناوين الجديدة" الأربعة المعتمدة في سنغافورة) فسيكون من المهم أن تكون كافة الأطراف على أوفى اطلاع ممكن على الحالة الراهنة للتجارة الالكترونية والتطورات المحتملة في السنوات القادمة. وفي هذا السياق، يمكن أن تكون التجربة التي اكتسبها عدد كبير من أعضاء الأونكتاد من خلال مشاركتهم في برنامج نقاط التجارة ذات قيمة حاسمة[٨].

٢٩- وخلال الـ ١٢ شهراً الماضية، ازداد بصورة هائلة حجم التجارة الالكترونية في الولايات المتحدة وشمل ذلك العديد من قطاعات النشاط مثل الخدمات المصرفية، والنشر والإعلان، فضلاً عن أوامر الشراء التي تصدر عن طريق الشبكة العالمية (www) وذلك لشراء معدات الحاسوب وبرامجه والكتب والسيارات وتذاكر الأسفار المنظمة مثلاً (انظر الإطار ٤). ويتوقع الآن ظهور اتجاه مماثل في العديد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الأخرى، وخاصة البلدان التي توجد فيها وصلات كبيرة بشبكة الإنترنت. ومرحلة التدويل السريع للتجارة الالكترونية هذه ستؤدي بطبيعة الحال إلى إثارة عدد من

القضايا الحساسة في مجالات مثل المدفوعات (انظر الإطار ٥) وصون الخصوصيات، والملكية الفكرية واللوائح التنظيمية (بما في ذلك اللوائح المنظمة للمحتويات). أما البلدان التي قد لا تكون قد أدركت بعد الأهمية الحالية والمقبلة لهذه القضايا فيما يخص آفاقها التجارية والإنمائية فسرعان ما قد تجد نفسها أمام مجموعة من القواعد التي تبلورت قبل أن يتسنى لها إسماع صوتها.

٣٠- وتتم التجارة الالكترونية، إلى حد بعيد، (خاصة عند استخدام شبكة الإنترنت كهيكلها الأساسي المختار مثلما يقع الآن بصورة متزايدة) في مناطق مجهولة لا توجد فيها سوى ضمانات وصكوك تنظيمية دولية قليلة. ويعني ذلك أنه لا يوجد أي دليل إرشادي أو حتى مجموعة شاملة من الأحكام القانونية بشأن التجارة الالكترونية. وعندما يحين وقت التفاوض على إطار دولي لتنميتها تنمية منظمة، سيكون من استخدموها من قبل أقدر من غيرهم على الاستفادة من ذلك. وهذا مجال يمكن للمنظمات الدولية مثل الأونكتاد وشركائها في مجال كفاءة التجارة (مثل مركز التجارة الدولية، ومركز التجارة الدولية - الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا) أن تواصل القيام فيه بدور مفيد لصالح أعضائها.

الفرع الرابع- الفرص الجديدة للتجارة والتنمية

٣١- حاولنا في الفروع الثلاثة الأولى لهذه الوثيقة أن نبيّن كيف ولماذا ساهمت أوجه التقدم المحقق في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية في إعطاء شكل جديد ليس فقط لعالم التجارة والمعاملات التجارية بل كذلك وبصورة أعمق لأسس سياسة التجارة والمفاوضات التجارية. وتكفي هذه العناصر وحدها لتبرير ازدياد مستوى الاهتمام الذي توليه كافة البلدان والمؤسسات المشاركة في التجارة الدولية للمسائل المرتبطة بالاتصالات السلكية واللاسلكية. كذلك أبرزنا في هذه الفروع أن البنية الناشئة أي البنية التحتية العالمية للمعلومات التي أصبح يجري الآن في إطارها جزء متزايد من الأعمال التجارية والمعاملات التجارية لا تزال أرضا مجهولة إلى حد بعيد، خاصة من ناحية اللوائح التنظيمية[٩]. وفي هذا السياق ستكون الأطراف الفاعلة ذات الخبرات العملية الواسعة أقدر على تقدير تكاليف وفوائد كل من البدائل المقترحة. وهذا سبب رئيسي آخر يحدو بالبلدان النامية خاصة إلى إعطاء أولوية لاكتساب هذه الخبرة العملية.

٣٢- وهناك عدد متزايد من الطرق التي يمكن استخدامها لتحقيق ذلك. وسيبحث هذا الفرع الأخير اثنتين منهما لهما أهمية مباشرة لأعضاء الأونكتاد، هما شبكة الإنترنت والشبكة العالمية لنقاط التجارة.

١- إمكانات شبكة الإنترنت

٣٣- نظرا لسهولة استخدام شبكة الإنترنت وتكلفتها القليلة إلى درجة ملفتة للنظر، نجدها قد بدأت تشكل وسيلة مفضلة للمشاركة فيما يسمى مجتمع المعلومات العالمي. وتفيد التقديرات بأن عدد مستخدمي شبكة الإنترنت يتضاعف تقريبا كل عام[١٠].

الإطار ٤: ما هو حجم التجارة الالكترونية ومدى السرعة التي ستنمو بها؟

من خيبة أمل في عام ١٩٩٦ ...

قد يقتضي الأمر ضياع ساعة لمجرد العثور على منتج واحد. فلا عجب إذن أن يقدر المحللون قيمة معاملات المستهلكين على شبكة الإنترنت في عام ١٩٩٦ بمجموع يتراوح بين ٥٠٠ مليون دولار و ٦٠٠ مليون دولار فقط ... فلقد كان بطء نمو التجارة الالكترونية خلال السنوات الثلاث التي تلت انطلاق الإنترنت من أكبر بواعث الشعور بخيبة الأمل فيها.

... إلى طفرة في عام ١٩٩٧؟

أصبحت شركة Cisco Systems، وهي شركة تصنع معدات للشبكة، تبيع الآن منتجات من موقعها على شبكة المعلومات بمعدل مليار دولار في العام. وتوفّر شركة "جنرال اليكتريك" ثروة بشراء ما قيمته مليار دولار من البضائع من مورديها عن طريق الإنترنت، وتبيع شركة Dell Computer ما قيمته مليون دولار من أجهزة الحاسوب في اليوم الواحد على الشبكة. ويقول Bill Gurley، وهو محلل في شركة Deutsche Morgan Grenfell "لقد انتظرنا طويلا انتشار التجارة الالكترونية العريضة القاعدة. ويبدو أن عام ١٩٩٧ سيكون العام الذي ستكتسب فيه هذه السوق شرعيتها".

لن تكون التجارة الالكترونية مثل ما كان متوقعا لها

لقد تبين بالفعل أن كل ما تم التنبؤ به قبل ثلاث سنوات بشأن التجارة الالكترونية كان خاطئا. فابتداءً، لم تظهر الأرباح الكبيرة في مشتريات المستهلكين وإنما في التجارة فيما بين المؤسسات التجارية. وما كان ينبغي أن يكون ذلك مفاجأة - فهو يعكس العالم المادي حيث تبلغ قيمة الصفقات التجارية عشرة أمثال قيمة مبيعات السلع الاستهلاكية تقريبا - لكن السرعة التي تحولت بها إلى الإنترنت الشركات التي كانت تبدو محافظة للغاية كانت شيئا لم يدركه إلا القليلون. ثانيا عرّفت الصناعة التجارة الالكترونية تعريفا ضيقا للغاية. ومعظم المحللين لا يدرجون فيها سوى الصفقات المنفّذة بالفعل على شبكة الإنترنت؛ لكن الكثير من المستهلكين يُجرُون على الإنترنت البحث اللازم عما ينوون شراءه ثم يقومون بالشراء الفعلي بطريقة أخرى. ولا عجب أن تكون تنبؤات المحللين متفاوتة لهذه الدرجة. وتقول مؤسسة Forrester Research وهي مؤسسة للخدمات الاستشارية بولاية ماساشوستس إن ٣ في المائة فقط من المواقع المخصصة للمعاملات بين المؤسسات التجارية في الشبكة مصممة لعمليات البيع المباشر بالذات بدلا من التسويق أو خدمة المستهلك. وحتى بالنسبة للأعمال التجارية الموجهة للمستهلكين هناك فقط ٩ في المائة من المواقع تتيح اتمام المعاملات على الخط. وقد تبين في دراسة استقصائية مشتركة بين CommerceNet/Nielsen أجريت في آذار/مارس أن ٥٣ في المائة من مستخدمي شبكة الإنترنت في الولايات المتحدة وكندا استخدموا هذه الشبكة من أجل اتخاذ قرار بشأن عملية شراء منتواة لكن ١٥ في المائة فقط أبرموا الصفقة النهائية على الشبكة. ومع ذلك فإن ما يقاس عادة هو هذا الجانب الأخير وحده.

المصدر: "A survey of Electronic Commerce", The Economist, 10 May 1997.

٣٤- وبحسب الهياكل الأساسية والمعدات المتوفرة محليا يستطيع الأفراد والمؤسسات الوصول إلى البريد الالكتروني وملفات النصوص (عن طريق بروتوكول نقل الملفات ftp) أو الوثائق المتعددة الوسائط (عن طريق بروتوكول نقل النصوص المتشابكة http) على شبكة المعلومات العالمية www. ومعظم مناطق العالم موصولة إلى حد ما بشبكة الإنترنت. وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. كما يتبين من الخريطة الواردة أدناه (الشكل ٦).

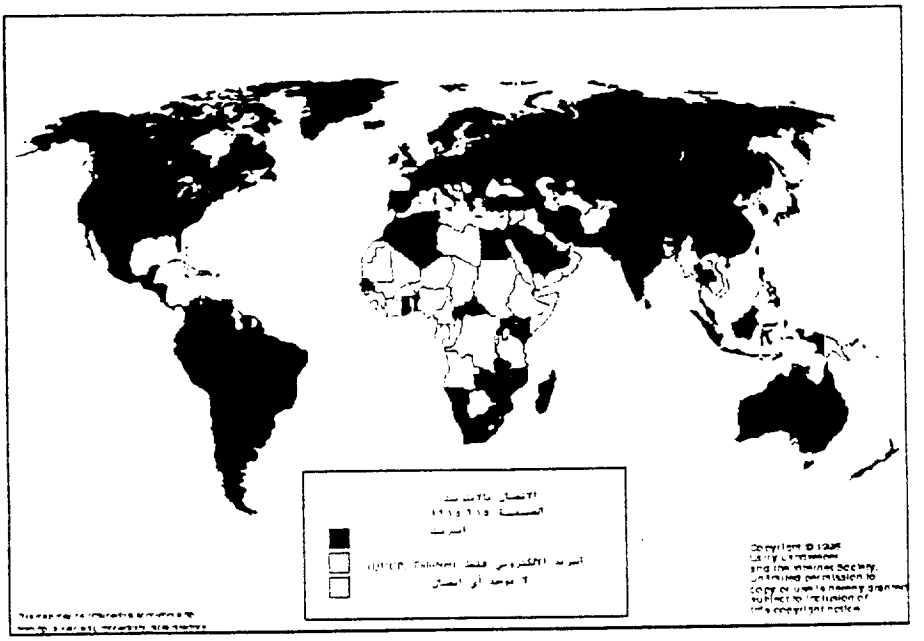

الشكل ٦ - الارتباط بالإنترنت في عام ١٩٩٦
(المصدر: جمعية الإنترنت)

٣٥- يتمثل أحد دواعي الاهتمام الرئيسية والخصائص المميزة للإنترنت بالنسبة للبلدان النامية (بالإضافة إلى ما تتميز به من علاقة لا تضارع بين السعر والقدرة) في طابعها التفاعلي: فعندما تستخدم البلدان النامية شبكة الإنترنت لا تصبح مجرد طرف متلقٍ في شبكة المعلومات الدولية. بل يمكن لها أن تقدم وتنشر وتوزع معلوماتها الخاصة بالقالب والصيغة اللذين تستنسبهما. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في المشاركة في التجارة الدولية، إذ أصبحت لديها الآن وسيلة منخفضة التكلفة وعالية الكفاءة للوصول إلى الزبائن المحتملين في جميع أنحاء العالم(١١).

٣٦- غير أنه لا تزال هناك قيود قوية فيما يخص الطرق التي يمكن أن تستخدم بها شبكة الإنترنت لأغراض تيسير الأعمال التجارية والكفاءة في التجارة. ومن بين هذه القيود (الحقيقية أو المتصورة) يبدو أن القيود التالية تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وتتطلب مزيدا من الاهتمام الدولي: تكلفة النفاذ (التي ما زالت أعلى من اللازم في الكثير من أنحاء العالم، إما بسبب رسوم الاتصالات السلكية واللاسلكية أو أسعار مقدمي خدمات الإنترنت أو الاثنين معا)، وأمن المعاملات والمدفوعات (انظر الإطار ٥ أدناه).

الإطار ٥: بعض القضايا المتصلة بعمليات الدفع الالكتروني

١- أمن الإنترنت: هل المشكلة حقيقية؟

يقول ستيف هيرتس، مدير قسم التجارة الالكترونية التابع لمؤسسة "فيزا". "إن قضية الثقة تتخذ حجما مبالغا فيه داخل هذا العالم المجازي". ويؤكد ج. باركس ديل، رئيس نيت سكيب، الشركة الرائدة لبرامج الإنترنت قائلا "لم يصل إلى علمي خبر قرش واحد ضاع في شبكة الإنترنت". بل إن المسؤولين في شركة "فيزا انترناشيونال" وهي إحدى أكبر شركتين في العالم للبطاقات الائتمانية، لا يستطيعون هم أنفسهم الإشارة إلى حالة غش واحدة، موثقة بأسانيد صحيحة، تنطوي على سرقة أرقام بطاقة ائتمانية بواسطة الإنترنت. (...) وهذا الخطر لا يوجد في الإنترنت وحدها".

٢- البطاقات الذكية و"المعاملات المأمونة" هي السبيل إلى المستقبل

"كان هناك بحلول عام ١٩٩٥ ما لا يقل عن سبعة أنظمة دفع متنافسة آتية من شركات مثل "سايبر كاش" و"وايف سيستمز" و"فيرست فيرتيوال" و"ديجي كاش" و"ديجيتال اكويبمنت" إلى جانب عدة جامعات. وبحلول عام ١٩٩٦ طرحت أسهم الشركات الثلاث الأولى في الأسواق وبلغت قيمتها مجتمعة ١,٤ مليار دولار. ولم تصل قيمة معاملاتها التجارية طوال تاريخها إلى ثلاثة ملايين دولار؛ وليس من قبيل الصدفة أن قيمتها الاجمالية قد انخفضت بما يزيد على ١,٢ مليار دولار منذ أن أصبحت شركات عامة. ويكمن سبب متاعبها في خطأ جوهري. فالأعمال التجارية المالية الرقمية مبنية على افتراض أن التجارة الالكترونية ستحقق طفرة في "المعاملات الصغيرة"

"ولكي تنطلق العمليات النقدية الرقمية سيتعين بدون شك استخدامها جنبا إلى جنب مع بطاقات نقدية الكترونية مماثلة في العالم المادي. وتقوم بعض الشركات مثل شركة "موندكس" التابعة "لماستر كاردز" و"فيزا انترناشيونال" بترويج "بطاقات ذكية" ذات قيمة مخزّنة على غرار بطاقات الهاتف الأوروبية واليابانية ولكنها صالحة للاستخدام في أي مكان".

"وتتعاون "فيزا" و"ماستر كارد" اللتان تمثلان أكبر مؤسستين للبطاقات الائتمانية من أجل استحداث تكنولوجيا تسمى المعاملة الالكترونية المأمونة (SET) يمكن أن تحقق للبطاقات الائتمانية أمنا أكبر في شبكة الإنترنت مما تتمتع به في العالم المادي. وفي الوقت الراهن تُشفّر برامج الحاسوب العادية الموضوعة للتجارة على الإنترنت أرقام البطاقات عندما تنتقل عبر شبكة الإنترنت من الزبون إلى التاجر؛ ولكنها لدى وصولها إلى حاسوب التاجر تعامل بنفس الطريقة التي تعامل بها لو أنها سلّمت باليد رأسا. وسيحجب نظام المعاملات الالكترونية المأمونة الأرقام عن التاجر بالاحتفاظ بها مشفّرة على طول مسارها إلى المصرف. ولن يساعد ذلك على الاطلاق في حالة استخدام الزبون لبطاقة مسروقة إلا أنه سيزيد من صعوبة سرقة أي تجار عديمي الضمير لأرقام البطاقات".

٣- القضايا الضريبية والنقدية

"يمكن للسلع الإعلامية، من برامج الحاسوب إلى الأنباء، أن تتنقل عبر شبكة الإنترنت نفسها في أماكن لم يجرؤ بعد رجال الجمارك على الدخول إليها. وبالنسبة للنقد، بدا القفز إلى العالم المجازي أمرا محفوفا بمزيد من المخاطر، فأعدت مجموعة جديدة كاملة من عملات الإنترنت (النقد الرقمي) للصمود لأي هجوم يمكن تصوره من جانب المتحايلين". وأثيرت أيضا قضايا أعم مثل خلق النقود بلا ضابط أو التهرب الواسع النطاق من الضرائب؛ وعلى سبيل المثال حذّر معهد الضرائب في المملكة المتحدة من إمكانية ظهور "ثقب أسود في فضاء الحواسيب" بعد أن أشارت البحوث إلى أن ٦٠ في المائة من شركات الخدمات المالية ستستخدم شبكة الإنترنت لعقد صفقاتها مقابل ١٣ في المائة اليوم.

المصدر: إقتباسات من (دراسة استقصائية للتجارة الالكترونية) "A Survey of Electronic Commerce"، The Economist، ١٠ أيار/مايو ١٩٩٧ و(بالنسبة للأخير) من فاينانشيال تايمز، ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٢- الشبكة العالمية لنقاط التجارة كمثال

٣٧- أعلن إنشاء الشبكة العالمية لنقاط التجارة رسميا الأمين العام للأمم المتحدة في ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة (كولومبوس، أوهايو) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وقد تضاعف عدد نقاط التجارة منذ ذلك الحين - ويبلغ عددها حاليا ١٣٢ نقطة في مختلف مراحل التطور - وتحققت منجزات هامة على مستوى التقدم التكنولوجي للشبكة.

٣٨- ويتولى مركز تنمية نقاط التجارة الذي يستضيفه منذ تموز/يوليه ١٩٩٥ معهد ملبورن الملكي للتكنولوجيا (استراليا) المسؤولية عن تطوير الأدوات والوصلات البينية الابتكارية التي تستخدمها الشبكة العالمية لنقاط التجارة، بما في ذلك نظام الفرص التجارية الالكترونية (ETO)[١٢]. وعن الموقع الخاص للشبكة العالمية لنقاط التجارة على "الويب" في الإنترنت، ونظيره "حاضن الإنترنت لنقاط التجارة" (انظر أدناه). وسعت الأونكتاد - مركز تنمية نقاط التجارة مؤخرا إلى الانتقال بنقاط التجارة من المرحلة السابقة للمعاملات إلى مرحلة المعاملات. وفي الوقت الراهن، توجد وصلة إنترنت مأمونة - هي الوصلة الموثقة الالكترونية المأمونة (SEAL) - تعمل بين الصين واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية[١٣].

٣٩- وتتضمن الشبكة العالمية لنقاط التجارة حاليا وحدتين من وحدات خدمة "الويب" تتولى الأونكتاد صيانتهما في جنيف وملبورن. ولزيادة سهولة وسرعة الوصول إلى الشبكة يجري إنشاء مواقع مكررة طبق الأصل لوحدات الخدمة الرئيسية للشبكة العالمية لنقاط التجارة (GTPNet) في شتى أنحاء العالم وخاصة في الجامعات. وتم حتى الآن إنشاء ٣٩ موقع مكرر في ٢٤ بلدا وإقليما[١٤]. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل حاليا عدة نقاط من نقاط التجارة مثل كولومبوس، وتمبير، وجاكرتا، وهراري، وموسكو، ونامور، وزاراغوثا، ولوس أنجيلوس، بوحدات خدمة خاصة بها.

٤٠- وبالإضافة إلى وحدات الخدمة هذه هناك الكثير من نقاط التجارة (نحو ٤٠ من أصل ١٣٢ تم توصيلها بخدمات الإنترنت الكاملة (شبكة المعلومات العالمية، المجموعات الإخبارية، غوفر .. إلخ) عن طريق استخدام

مزودي الإنترنت المحليين. وأثبت مسح أجري في عام ١٩٩٦ لأغلبية نقاط التجارة العاملة أن نقاط التجارة التي تستخدم شبكة الإنترنت استخداما أنشط لترويج خدماتها أو خدمات زبائنها تيسّر أيضا إبرام عدد أكبر من الصفقات التجارية في الشهر الواحد وتوفّر مجموعة أوسع نطاقا من خدمات تيسير التجارة مما توفّره نقاط التجارة الأخرى. وفضلا عن ذلك تبين أن نقاط التجارة هذه (التي تكثر من استخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة) هي أسرع من غيرها عادة إلى بلوغ عتبة الربحية المالية.

٤١- غير أن الوصول إلى شبكة الإنترنت بكاملها لا يزال بعيدا عن أن يصبح عالميا شاملا، فلا تزال توجد ٣٥ نقطة تجارة أخرى تتبادل المعلومات عن طريق البريد الالكتروني. وما زالت البقية، خاصة في أقل البلدان نموا، تتصل بواسطة الفاكس. وقد وضعت الأونكتاد بالاشتراك مع مركز تنمية نقاط التجارة لصالح نقاط التجارة التي لا تستفيد حتى الآن من خدمات الإنترنت الكاملة "حاضنة" انترنت تمكّن نقاط التجارة (خاصة في البلدان النامية) التي ليس لها منفذ إلى الإنترنت من استخدام وحدات الخدمة التابعة للأونكتاد ومركز تنمية نقاط التجارة، كمستودعات للبيانات. كما تساعد أيضا نقاط التجارة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء على استخدام أحدث تقنيات التوضيح بالصور لإعداد صفحات الاستقبال الخاصة بها وكتالوغات منتجاتها. وعلى سبيل المثال، استخدمت نقطة التجارة في هراري، قبل أن تبدأ في تشغيل وحدة خدمتها الخاصة، "حاضنة" الإنترنت لتحميل وحدة خدمة الشبكة العالمية لنقاط التجارة ليس فقط معلومات خاصة بنقطة التجارة بل كذلك قاعدة بيانات كاملة يمكن البحث فيها واسترداد بياناتها.

٤٢- وازدادت حركة الاتصال بالشبكة العالمية للنقاط التجارية زيادة كبيرة جدا منذ فتح موقع الشبكة في "الويب" في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وسجّلت وحدتا الخدمة الرئيسيتان ما مجموعه ٢,٦ مليون واقعة إطلاع عليها خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ و٣٢ مليون واقعة في شباط/فبراير ١٩٩٧. وهذا يجعل من موقع شبكة المعلومات العالمية للأونكتاد - مركز تنمية نقاط التجارة موقعا من أنشط المواقع التجارية على شبكة الإنترنت.

٤٣- وبذلك تعكس الخيارات الاستراتيجية للأونكتاد في تصميم وتنفيذ وإثراء الشبكة العالمية للنقاط التجارية التطور الجاري في التجارة الالكترونية أي أن:

(أ) الشبكة العالمية لنقاط التجارة أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على شبكة الإنترنت؛

(ب) أنها تبنى على تجربتها كـ "شبكة لما قبل المعاملات" للتحول إلى شبكة تعاملية كاملة (من الاتصالات إلى التعاقدات)؛

(ج) صُممت كأداة للتعامل فيما بين المؤسسات التجارية، مما يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم بالاتصال بعضها ببعض بأقل قدر ممكن من الوساطة؛

(د) يستند نهجها إزاء الدفع الالكتروني إلى نهج يعتمد على البطاقات الذكية، مما يستتبع تحالفات استراتيجية مع الجهات الفاعلة التقليدية في ميدان المدفوعات الدولية (بدلا من استخدام النقود الالكترونية).

٣- الاقتراحات المتوقعة من الخبراء المشاركين

٤٤- من المتوقع أن يتمكن الخبراء المشاركون، انطلاقا من مناقشة المسائل التي أثارتها ورقة القضايا هذه، وكذلك من المعلومات التي ترد خلال الاجتماع (وعلى الخصوص من خلال حضور الدورات ذات الصلة التي ينظمها الاتحاد الدولي للاتصالات عن الاتصالات التفاعلية) من تقديم آراء واقتراحات بشأن الطرق التي يمكن أن يتم بها زيادة تعزيز أعمال الأونكتاد بغية مساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على الاستفادة من التطورات الأخيرة في ميدان الاتصالات عن طريق زيادة القدرة على التنافس التجاري وتحسين تيسير الأعمال التجارية وزيادة الكفاءة في التجارة. وفي هذا السياق، ينبغي أن ينصب التركيز على طرق ووسائل توفير أدوات عملية لأصغر الأطراف، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأقل البلدان نمواً.

٤٥- وستكون هذه الآراء والاقتراحات قيّمة للغاية في المجالات التي قد يتعين على الأونكتاد أن تساهم فيها، بما في ذلك المشورة بشأن السياسة العامة وتقديم الدعم لعملية المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والمساعدة التقنية (بما في ذلك المساعدة من خلال البرنامج العالمي لنقاط التجارة). وستشكل على وجه الخصوص مساهمة كبيرة في الأعمال المقبلة للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية.

الإطار ٦:

أمثلة عملية على الطريقة التي يمكن للانترنت أن تحسن بها طرق العمل: وجود بعض البعثات الدائمة في جنيف على شبكة المعلومات العالمية (الويب).

مالطة

- السياسة والتاريخ والثقافة
- الجغرافيا والتجارة
- الأعمال والتجارة

فرنسا

- وسائط الاعلام
- الوصلات الحكومية
- معلومات عملية
- نشرات صحفية

معلومات الاتحاد الدولي للاتصالات

يقدم الاتحاد الدولي للاتصالات وثائق عامة (نشرات صحفية، خطب، غير ذلك) وقواعد بيانات عامة (مثل الدليل العالمي للاتحاد الدولي للاتصالات)، وثائق مخصصة لأعضاء الاتحاد دون غيرهم.

وللاتحاد الدولي للاتصالات ما يزيد على ٠٠٠ ٣٠ وثيقة، وعدة قواعد بيانات على شبكة الإنترنت.

خدمات الإنترنت

يزود الاتحاد الدولي للاتصالات البعثات الدائمة بخدمات البريد الالكتروني وإمكانية الوصول إلى "الويب"، والمكتبات الالكترونية، وقوائم العناوين البريدية وخدمات أخرى مثل "غوفر" وبروتوكول نقل الملفات FTP، وغير ذلك.

التدريب والدعم التقني

يوفّر الاتحاد الدولي للاتصالات قدرا "معقولا" من التدريب والدعم لأعضاء السلك الدبلوماسي الذين هم في حاجة إلى مساعدة في استخدام البريد الالكتروني، وتوصيل أجهزة الحاسوب، والمودم، واستخدام بروتوكول نقل الملفات FTP، وعونا أساسيا في إعداد صفحات للشبكة وحل مشاكل التوصيل.

ويمكن للاتحاد الدولي للاتصالات، ضمن حدود معقولة، أن يركب للبعثات وحدة خدمة للويب (شبكة المعلومات العالمية) (أو غوفر) ويوفّر الحيز القرصي اللازم، ويدرّب موظفي البعثات على استكمال المعلومات من بعد، ويوفّر احصاءات عن الوصول إلى معلومات البعثة.

مدغشقر

- الاقتصاد
- عروض الخدمات
- مواقع الشبكة

الصين

- معلومات أولية عن الصين
- عبر البلد
- منبر لمواضيع خاصة

الولايات المتحدة الأمريكية

- القانون التجاري والسياسة التجارية للولايات المتحدة
- منشورات وكالة أنباء الولايات المتحدة ومصادر الأخبار
- الجرائد الالكترونية

يستعمل خدمات الإنترنت للاتحاد الدولي للاتصالات حاليا أكثر من ٣٠٠ مستخدم من ٥٥ بعثة دائمة. والبعثات الدائمة في سويسرا التي تملك صفحة استقبال على وحدة خدمة الاتحاد الدولي للاتصالات هي: ألمانيا، واندونيسيا، وإيطاليا، وباكستان، وبلغاريا، والصين، وفرنسا، وفنلندا، ولكسمبرغ، ومالطة، ومدغشقر، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ويوغوسلافيا. وتشمل الأمثلة على المعلومات التي تقدمها البعثات الدائمة في سويسرا ما يلي: معلومات عن البلد (السياسة والأعمال والتجارة والجغرافيا والتاريخ والثقافة والسياحة ... إلخ) قوائم البعثات الدائمة والسفارات والقنصليات والنشرات الصحفية وغير ذلك من المواضيع الهامة التي تثير الاهتمام.

المراجع

Financial Times, Computer trading may rob Revenue of billions, 9 June 1997.

GIIC (Global Information Infrastructure Commission, I-Ways, (Digest of the GIIC), Forging a New Construct For Public and Private Sector Cooperation, International Communications Studies Program, The Center for Strategic and International Studies, Washington, D.C., 1995.

IDATE, Rapport de la Fondation IDATE Trading Telecommunications. Contribution to a European doctrine, (under the authority of Mr. Raymond Barre), Montpellier, 1992.

IDATE, GLOBAL TRADE. The revolution beyond the communication revolution, (edited by Bruno Lanvin) Montpellier, 1992.

ISOC, INTERNET Society, World Map on International Connectivity, Version 15, 1996,(the picture in Figure 6), is available at http:/www.isoc.org/images/mapv15.gif

ITU, World Telecommunication Development Report, Trade in Telecommunications World Telecommunication Indicators Database,1996/97, can be ordered via Internet at: http://www.itu.int/indicators

Kelly, T. Ten propositions for accounting rate reform, paper presented at the Development Symposium of Asia Telecom, Singapore, June 1997, available at http://www.itu.int/indicators.

Le Monde, Multimedia, Bagarre de banquiers sur Internet, les établissements financiers de l'Hexagone s'affrontent pour imposer leur norme de paiement securisé sur Internet, 25-26 mai 1997.

Stoll, Clifford, Silicon Snake Oil. Second Thoughts on the Information Highway, Doubleday, New York, April 1995.

Tapscott, Don, The Digital Economy. Promise and Peril in the Age of Networked Intelligence, McGraw-Hill, New York, 1996.

The Economist, A survey of electronic commerce, 10 May 1997.

Magaziner, Ira, A global framework for electronic commerce, available from the Internet at http://www.iitf.nist.gov/eleccom.

Negroponte, N., Being Digital, MIT Press, Cambridge, 1996.

OECD, A global framework for electronic commerce, available from the Internet at http://www. iitf.nist.gov/eleccom.

Pyramid Research, Analysis of Telecommunications Investment and Financing in Less Developed Countries, Internal Report prepared for the World Bank, 1994, available from the Internet at http://www.worldbank.org/html/fpd/harnessing/reference.html, for the graphic in http://www.worldbank.org/html/fpd/harnessing/hid2.html#b

UNCITRAL, Model Law on Electronic Commerce with Guide to Enactment, UN, New York, 1996.

UNCTAD, SITE, (Services Infrastructure for Development and Trade Efficiency) Electronic Trading - The Legal Issues, Geneva, May 1997.

WTO, The results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiation, The legal texts, Geneva, 1995.

الحواشي

(١) "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، TD/377، ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦.

(٢) آثرت الوفود في اجتماع الفريق العامل المخصص للكفاءة في التجارة، ثم لاحقاً في اللجنة التحضيرية للندوة، أن ينصب التركيز على التدابير التي تتطلب إجراءات من جانب الحكومة، تاركة للبحث فيما بعد التوصيات المتعلقة بالإجراءات التي يتخذها مشغلو الاتصالات السلكية واللاسلكية ومقدمو الخدمات.

(٣) يستخدم الشكلان ٤(أ) و٤(ب) تصنف البنك الدولي للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية، أي البلدان الصناعية الحديثة والاتحاد السوفياتي السابق، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، وشرق آسيا والمحيط الهادئ.

المصدر: Pyramid Research (1994) "Analysis of Telecommunications Investment and Financing in Less Developed Countries", report prepared for the World Bank, (see http://www.worldbank.org/html/fpd/harnessing/hid2.htm1).

(٤) شُرع في تنفيذ مخططات تمويلية بديلة مثل شركة غرامينفون في بنغلاديش (انظر الإطار ٢) التي لا تشمل فقط مؤسسات صغيرة ومتوسطة بل أيضاً مؤسسات بالغة الصغر.

(٥) فيما يخص مسألة معدلات المحاسبة/مدفوعات التسوية شُرع في مناقشة اقتراحات عملية في إطار الاتحاد الدولي للاتصالات ويُتوقع أن تمتد قريباً الى ساحة منظمة التجارة العالمية. انظر مثلا: T. Kelly "Ten propositions Asia Telecom (Singapore, June 1997), available at http://www.itu.int/indicators.

(٦) من الجدير بالملاحظة أن اتفاق تكنولوجيا المعلومات واتفاق الاتصالات السلكية واللاسلكية مجتمعين يغطيان تجارة دولية تبلغ قيمتها أكثر من ترليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ما يعادل تقريباً التجارة العالمية في الزراعة (٤٤٤ مليار دولار في عام ١٩٩٥) والسيارات (٤٥٦ مليار دولار) والمنسوجات (١٥٣ مليار دولار) مجتمعة .

(٧) N. Negroponte (1996), "Being Digital", MIT Press, Cambridge.

(٨) تطرح الآن مبادرات هامة حول مفهوم "التجارة الالكترونية العالمية" في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي الولايات المتحدة تحديداً تقدمت فرقة العمل التي يرأسها إيرا مغازينار باقتراحات مبتكرة مثل إنشاء "منطقة معفاة من الضرائب" للتجارة الالكترونية التي تتم عن طريق شبكة الإنترنت. انظر "A global framework for electronic commerce" وعنوانها على شبكة الإنترنت هو http://www.iitf.nist.gov/eleccom.

الحواشي (تابع)

(٩) لا يمكن تجاهل الجهود الرائدة التي بذلتها هيئات عنيت بتحديد المعايير مثل هيئات مركز التجارة الدولية - اللجنة الاقتصادية لأوروبا (خاصة في مجال التبادل الالكتروني للبيانات) أو مؤسسات أخرى مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (تدفقات البيانات عبر الحدود) أو لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي التي وضعت قانونا نموذجيا للتجارة الالكترونية في عام ١٩٩٦. غير أنه مع استمرار التلاقي بين قضايا الاتصالات السلكية واللاسلكية وقضايا التجارة (في مجال التجارة الالكترونية مثلا). ستحتاج الحكومات والأوساط التجارية إلى إرساء قواعد تحظى بقدر أكبر من القبول العالمي العام.

(١٠) يوجد في العالم زهاء ٢٣ مليون أسرة معيشية تم ربطها الآن بشبكة الإنترنت مما يعادل زهاء ٥٥ مليون مستخدم. وتفيد بعض التقديرات التي تستند إلى تعريف واسع لاستخدام شبكة الإنترنت بأن هذا العدد قد يرتفع بحلول عام ٢٠٠٠ إلى ٥٥٠ مليون مستخدم أو ١٠ في المائة من سكان العالم. (The Economist, "A survey of electronic commerce", 10 May 1997).

(١١) ترد في الاطار ٦ أدناه أمثلة عملية على الطريقة التي استخدمت بها البعثات الدائمة في جنيف شبكة الانترنت. وهذه القدرة على إنتاج المعلومات (مقارنة بالاكتفاء بتلقيها كما هو الحال في النموذج الإذاعي التقليدي) متوفرة حتى للبلدان والمؤسسات التي لم ترتبط بعد بشبكة الإنترنت كما يتبين مثلا من "حاضن الويب" ضمن الشبكة العالمية لنقاط التجارة، انظر الجزء الفرعي ٢ أدناه.

(١٢) تنشر يوميا مئات عديدة من الفرص التجارية الالكترونية. والفرص التجارية الالكترونية رسائل ترسل في قالب حر أو قالب يتماشى مع نظام الأمم المتحدة للتبادل الالكتروني للبيانات، مما يتيح استرجاع البيانات بسهولة وإدارة قواعد البيانات بصرف النظر عن الاختلاف في أجهزة الحواسيب أو برامجها أو وسائل الاتصالات. وبفضل شبكة الإنترنت والتقدم الحاصل في الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية يتسنى تعميم معظم الفرص التجارية الالكترونية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم بسعر منخفض جدا.

(١٣) أعلن إنشاء الوصلة الموثقة الالكترونية المأمونة رسميا في مؤتمر الأمم المتحدة لتنمية نقاط التجارة المشترك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي الذي عقد عن تكنولوجيات المعلومات والتجارة الالكترونية في بانكوك، تايلند في ٢١ - ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧. وبذلك تم الوصول إلى معلم هام آخر على طريق تحويل الشبكة العالمية لنقاط التجارة من شبكة تجارية الكترونية سابقة للمعاملات إلى أداة للمعاملات يمكن أن يتم فيها إبرام عقود حقيقية والقيام بعمليات الدفع.

(١٤) الاتحاد الروسي، واسبانيا، واستراليا، وإسرائيل، واندونيسيا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال وبلجيكا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجنوب افريقيا، وزمبابوي، وسلوفينيا، وسنغافورة، وسويسرا، وفنلندا، وكندا، وكوستاريكا، ومصر، وهونغ كونغ، والولايات المتحدة، واليابان.

- - - - -